



الفدرالية المالية في نيجيريا: قضايا غير محسومة "أكبان هـ. إيكبو"

حصلت نيجيريا على استقلالها من بريطانيا عام ١٩٦٠ - ومعها حصلت على نظام فدرالي مالي وفر قديراً كبيراً من الحكم الذاتي للأقاليم. وفي الأعوام التي تلت الاستقلال، مر الهيكل الفدرالي في نيجيريا بعدة تغيرات. والآن هناك ٣٦ ولاية و ٧٧٤ حكومة محلية ومنطقة العاصمة الفدرالية، أبوجا، التي حلت محل العاصمة القديمة لاغوس عام ١٩٩١. وقد تطور تدرج الدولة الغنية بالبتترول نحو التجسيد الحالي للفدرالية المالية في بيئة من التطورات الاقتصادية والسياسية والدستورية والمحلية والثقافية الهامة.

وقد تطور مستوى استقلال الأقاليم، الذي كان قد ازداد حتى وقت الاستقلال عام ١٩٦٠، بحيث أصبح للأقاليم دساتيرها الخاصة إلى الجانب الدستوري النيجيري (الفدرالي). إلا أن الانقلاب العسكري عام ١٩٦٦ دمر هذا الترتيب تماماً واستبدله

بنظام عسكري للحكومة كان مناقضاً للفدرالية. وحتى الآن، ومع وجود حكومة ديمقراطية منتخبة في كل مستوى، لا تزال آثار معينة للنظام الوحدوي تطغى على السياسات والعمليات المالية في البلاد.

وفي بعض الترتيبات الفدرالية تتدفق الإيرادات من وحدات الاتحاد الفدرالي إلى المركز. وقد يبدو أنه في النموذج الفدرالي النيجيري، ينبغي على الولايات التحكم في مواردها. وعندها يمكن لكل ولاية أن تطور مواردها بأفضل قدراتها وأن تسهم بالصورة الملائمة في تمويل المركز. ولكن في حقيقة الأمر، فإن العكس هو الحالة الآن: حيث يتحكم المركز في الموارد، بما في ذلك المورد الأهم وهو البترول. لذلك هناك حاجة ملحة لإعادة هيكلة الفدرالية المالية في البلاد بناء على نقاط القوة والضعف المتنوعة في الوحدات الفدرالية.

وإحدى القضايا التي يدور حولها الجدل في الفدرالية المالية النيجيرية ترتبط بتقسيم الإيرادات بين المستويات الثلاث في الحكومة. وهذه القضية هي "مبدأ الاشتقاق"، وهو نص دستوري يتطلب أن تعيد الحكومة الفدرالية إلى أية ولاية ١٣٪ من الإيرادات من الموارد الطبيعية فيها. ويريد العديد من النيجيريين زيادة تلك النسبة. وقبل صعود البترول كوسيلة كبرى لكسب العملات الأجنبية في منتصف السبعينات، حافظت المنتجات الزراعية على هذا الامتياز وبلغ مبدأ الاشتقاق ٥٠٪. وللمفارقة، كانت المنتجات الزراعية الكبرى تأتي من ثلاثة تكتلات عرقية ذات نفوذ - الكاكو من الغرب والفول السوداني من الشمال ومنتجات النخيل من الشرق.

وستتطلب المساواة والعدالة أن تتحكم كل ولاية في جزء كبير من مواردها. ولذلك، يؤكد الكثيرون على أنه يجب إعطاء المزيد من الوزن للاشتقاق في أية صيغة قائمة على مشاركة الإيرادات.

أما البترول، الذي أصبح منذ ذلك الوقت أساس موارد البلاد، فيوجد في مناطق الأقليات التي لا تمتلك قاعدة النفوذ. وأصبح وزن الاشتقاق صراعاً لا يزال محل نزاع. كما أن المناطق التي يوجد فيها البترول متخلفة وفقيرة إلى حد يجعل الاشتقاق بنسبة ١٣٪ غير ملائم. ولذلك، تتركز المطالب في منطقة إنتاج البترول على إهمال المنطقة والاعتقاد بأن تلك الأقاليم يتم التضحية بها لأنها تفقر إلى القوة السياسية. فبالنسبة لهم يجب أن تضمن صيغة تخصيص الإيرادات أن هؤلاء الذين توجد لديهم قاعدة موارد البلاد سوف يحصلون على نصيب عادل، يكون كافياً للتنمية الدائمة. وستتطلب المساواة والعدالة أن تتحكم كل ولاية في جزء كبير من مواردها. ولذلك، يؤكد الكثيرون على أنه يجب إعطاء المزيد من الوزن للاشتقاق في أية صيغة قائمة على مشاركة الإيرادات.

ومن المشكلات الأخرى في التمويل الفدرالي في نيجيريا هي كيفية تخصيص الإيرادات بين مستويين أو أكثر في الحكومة بحيث يكون لدى كل حكومة القدرة المالية على أداء الأعمال الموكلة لها. وهناك مدرسة فكرية في نيجيريا ترى أن بعض الأعمال الموكلة حالياً للحكومة الفدرالية ينبغي أن يتم التخلي عنها للولايات. كما ينبغي على كل وحدة فدرالية، في الظروف المثالية، أن تتطور بسرعتها الخاصة عن طريق تسخير مواردها نحو تحقيق التنمية المخطط لها. وينبغي عليها تطوير قدرتها على استخراج الثروات الطبيعية ومتابعة خيارات وتفضيلات التنمية المبنية على الموارد المتاحة. وهذا من شأنه أن يخفف من حدة الاعتقاد بأن موارد منطقة من البلاد يتم سحبها لتنمية مناطق أخرى. ولكن في نفس الوقت، ستضمن جميع الوحدات الفدرالية قابلية النجاح المالية للمركز. وسيتم بذلك توجيه الفدرالية المالية للبلاد نحو حدث النمو الاقتصادي المتشعب أكثر من السعي نحو سياسات الرفاه الاجتماعي من خلال تخصيص الإيرادات.

وتشمل العوامل التي ستضمن صيغة تخصيص منصفة ومستقرة للموارد بين المستويات الثلاث للحكومة التالي:

- تبني مبدأ اشتقاق موحد،
- إعطاء الوزن المناسب للمساواة بين الولايات،
- إعطاء الاهتمام المناسب لتنمية مناطق إنتاج الموارد الطبيعية،
- المشاركة في الموارد بناء على مسؤوليات كل مستوى من مستويات الحكومة.

وقد جعل توزيع صلاحيات النفقات والإيرادات بين الوحدات الفدرالية من قانون المسؤولية المالية المقترح أمراً ضرورياً. وقد تم تشريع هذا الإجراء كقانون في محاولة لتفادي النتائج السلبية للعجز المالي الضخم الذي تشهده البلاد. ويسمح هذا القانون بمراقبة العجز في المستويات الأدنى من الحكومة. ولذلك، فإن التنسيق المالي أمر شديد الأهمية. ويهدف قانون المسؤولية المالية إلى إلزام جميع مستويات الحكومة بتبني عملية تخطيط وتنفيذ وتقديم تقارير عن الموازنة تتصف بالفعالية والانضباط والتنسيق. وبينما تلتزم جميع الوحدات الفدرالية باستقرار متعلق بالاقتصاد الكلي، لا تزال فعالية تنفيذ القانون مصدر قلق لصانعي السياسات.

ومن المهم أن تتم تسوية التوتر المتعلق بالفدرالية المالية للبلاد من خلال حوار مثمر وحل وسط بدلاً من إحداث أزمة تهدد بقاء البلاد. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك مؤتمر الإصلاح السياسي القومي الذي عقد مؤخراً والذي نظمت فيه ولايات الأقلية انسحاباً للاحتجاج على رفض الأعضاء الآخرين في المؤتمر زيادة النسبة المخصصة لمبدأ الاشتقاق.